دور الولايات المتحدة الامريكية في العنف السياسي في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠١١

م.د.ريبوار كريم محمود

كليةالقانون والسياسة-جامعة السليمانية

المقدمة

ان ظاهرة العنف في العراق ظاهرة قديمة، حيث امتدت منذ بداية ظهور الحضارة فيها. ومع بدايات تاسيس هذه الدولة، كانت هذه الظاهرة موجودة في العملية السياسية وملازمة تماماً مع الاحداث السياسية المتتالية. فالمجتمع العراقي من المجتمعات التي شهدت العديد من احداث العنف على الاصعدة المتعددة، وذلك بسبب الواقع الطائفي والقومي والديني الموجود فيه، بالإضافة الى سوء الادارة السياسية لها.

لقد لعبت العوامل الخارجية دوراً هاماً في التحكم بالأمن والاستقرار السياسي في العراق. ويعد التعامل الخارجي الامريكي مع العراق احدى اهم هذه العوامل، حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية في حالات عديدة عاملاً كبيراً في ازدياد ظاهرة العنف السياسي في العراق، وفي حالات اخرى عاملاً لتقليل العنف السياسي في العراق، وذلك حسب رؤياها ومصالحها.

نحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية في ازدياد او تقليل العنف السياسي في العراق، منذ غزو العراق عام (٢٠٠٣) والى انسحاب القوات الامريكية من الاراضي العراقية عام (٢٠١١). وذلك من خلال معرفة اهم الادوار او المحطات الاساسية التي من خلالها استطاعت الولايات المتحدة ان تاخذ بدورها الايجابي والسلبي تجاه الساحة السياسية والاجتماعية في العراق فيما يتعلق بظاهرة العنف السياسي.

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في تحليل الواقع العملي لدور الولايات المتحدة الامريكية في العنف السياسي الذي ظهر في العراق في فترة ما بعد احتلال العراق عام (٢٠٠٣) ولغاية عام (٢٠١١).

اشكالية البحث

يحاول البحث ان يناقش الاشكالية الاساسية والتي تتمثل بالاجابة على عدة اسئلة منها: كيف ساهمت الولايات المتحدة الامريكية في ازدياد او تقليل العنف السياسي في العراق؟ وماهي ام الوسائل والخطوات التي ادت الى بروز ظاهرة العنف احياناً وتقليلها في احيان اخرى؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها ان وجود الولايات المتحدة الامريكية في العراق ساهم في ازدياد ظاهرة العنف من حيث الكم والنوع. وذلك من خلال اتباع عدة سياسات واستراتيجيات على الاصعدة السياسية والعسكرية والأمنية. كما ان الولايات المتحدة الامريكية استطاعت ان تخطو خطوات باتجاه الحد من ظاهرة العنف في فترات معينة.

منهجية البحث

ان المنهج المستخدم في البحث يكمن في المنهج الوصفي وذلك لوصف الحالة الواقعية لدور الولايات المتحدة الامريكية في ظهور العنف السياسي في العراقي. بالاضافة الى منهج التحليل النظمي الذي يفترض ان ثمة مدخلات محددة (Inputs) تفاعلت مع وسط نظامي لتاتي بالاخير بنتائج محددة (Outputs).

هيكلية البحث

يتكون البحث من ثلاثة مطالب اساسية اضافةً الى مقدمة و خاتمة واستنتاجات، حيث ياتي المطلب الأول ليناقش الاطار المفاهيمي و النظري للعنف السياسي، والمطلب الثاني يتناول دور الولايات المتحدة في ازدياد العنف السياسي في العراق، اما المطلب الثالث فيتطرق الى دور الولايات المتحدة في تقليل العنف السياسي في العراق.

المطلب الاول
الاطار النظري لمفهوم العنف السياسي

نتحدث في هذا المطلب عن الرؤية النظرية لمفهوم العنف السياسي من حيث الجوانب اللغوية والاصطلاحية. بالاضافة الى اسباب العنف السياسي.

اولاً: مفهوم العنف السياسي:

لغوياَ يعرفه القاموس الفرنسي على انه كل ممارسة للقوة عمداَ او جوراَ. وكلمة عنف (Violence) الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير الى القوة. فمصطلح القوة والعنف مشتقان من اصل واحد، وان كان مفهوم القوة اكثر شمولية من العنف فهذا الأخير من الناحية اللغوية هو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك او التزام ما[1].

اما سيكولوجياَ فانه سلوك ظاهر يستهدف الحاق التدمير بالأشخاص او الممتلكات والمقصود بكلمة ظاهر هو ان العدوانية لكي تكون عنفا ينبغي ان يتوفر لها شرط الظهور[2].

فيما يتعلق بمفهوم العنف السياسي، فان "بول ويلكنسن" عرفه بانه "استخدام القوة او التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأخرين لتحقيق اهداف سياسية"[3]، كما عرفه "شانک سي ان" بانه "استخدام القوة المادية لتحقيق اهداف سياسية"[4]. وحسب الموسوعة السياسية فان العنف السياسي هو استخدام للقوة بهدف الاستيلاء على السلطة او الانحطاف بها نحو اهداف غير مشروعة"[5].

في حين يرى "هاري نيبورک" بان العنف السياسي هو "اعمال التمزيق والتدمير والاضرار التي يكون غرضها، واختيار اهدافها او ضحاياها والضرورة المحيطة بها، وآثارها ذات دلالات

---

[1] حسين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٤١

[2] نفس المصدر، ص٤٢

[3] Paul Wilkinson, Terrorism and Liberal State, New York, John Wiley, 1977, P.30

[4] حسين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٧

[5] عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، دار الهدى للطباعة، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٥٦

سياسية، اي تتجه نحو تغيير سلوك الآخرين في موقف له آثار على النظام الاجتماعي"[1]. علماً ان "نيد هندريش" يرى بان العنف السياسي "حالة اللجوء الى القوة المحظورة قانونياً لجوءاً كبيراً او مدمراً ضد الافراد او الاشياء والموجه لإحداث التغير في السياسة، في نظام الحكم او في اشخاصه"[2].

كما ان جامعة الكويت قامت بدراسة حول مفهوم العنف السياسي حيث ترى الدراسة بان العنف السياسي يبرز من خلال ثلاثة جوانب اساسية وهي[3]:

١. سلوك منحرف يريد ان يؤثر على نتائج العملية السياسية من خلال استخدام ادوات ضغط اكراهية تجعل الطرف الآخر يذعن الى مطالب فرقائه في استخدام فعلي للقوة او التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وائلاف الممتمكات وذلك لتحقيق اهداف سياسية مباشرة او اهداف اقتصادية او اجتماعية او ثقافية لها دلالات وابعاد سياسية.

٢. هو الاعمال والممارسات الموجهة من قبل الدولة او النظام السياسي او منظمات سياسية ضد الأفراد و المجموعات.

٣. هو الاستعمال المدمر للقوة ضد الاشخاص والاشياء والموجه لأحدث تغيرات في سياسة الحكومة او القائمين على امرها.

وفي دراسة عن ظاهرة العنف السياسي في الجزائر تناولت الدراسة الاتجاهات الرئيسية التي تتناول مفهوم العنف السياسي، وقد حددت اربعة اتجاهات، وهي[4]:

---

[1] نقلاً عن: صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي-اسسه و ابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٥٨٩-٥٩٠

[2] نيد هندريش، العنف السياسي: فلسفته واصوله وابعاده، ترجمة: عبدالكريم محفوظ وآخرون، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨٦، بيروت، ص٣٢

[3] محمد نبيل الشيمي، العنف السياسي في العالم العربي: دواعيه و تداعياته، الحوار المتمدن، العدد ٣٠٠٩، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٩، على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970

[4] نفس المصدر.

١. العوامل السيكولوجية والنفسية:

ويرجع اصحاب هذا الاتجاه الى ان العنف السياسي مرتبط بالحالات الانفعالية الساخطة والملازمة للغضب والقلق والمتمثلة في توقعات واحباط الناس في محاولته لتحديد اسباب العنف السياسي.

٢. العوامل السوسيولوجية:

ويركز هذا الاتجاه على حالة اختلال في النسق الاجتماعي والسياسي الأمر الذي يحد من قدرة النظام السياسي على الاستجابة للضغوط والمطالب التي تفرضها عليه بيئته الداخلية والخارجية حيث ان حالة عدم توازن النسق تؤدي بالضرورة الى فشل النظام في مواجهة التغير وعدم قدرته في اعادة التوازن الأمر الذي يؤدي الى حدوث العنف السياسي نتيجة لاختلال هذا التوازن.

٣. عوامل الصراع السياسي:

يرى هذا الاتجاه ان العنف السياسي هو نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع بمعنى ان ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة الى ظهور مفهوم (السلطة متعددة السيادة) ويقصد بذلك توافر قوى متنافسة في المجتمع مما يؤدي الى اضعاف دور الحكومة وبروز تكتلات القوى والتي تخلق تحدياً للسلطة القائمة والذي بدوره يؤدي الى تفكك السلطة السياسية المحتكرة. يرى هذا الاتجاه ان طبيعة التنظيم الجماعي والتفاعل القائم بين الأنظمة السياسية والقوى المنافسة لها يحدد مدى العنف السياسي في المجتمع.

٤. عوامل الصراع الطبقي:

هذا الاتجاه في تفسير ظاهرة العنف السياسي ينطلق من افكار ماركسية حيث يركز على انماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والصراع بين الطبقات. ووفقاً للرؤى الماركسية فان هنالك من يرى بان البناء الاقتصادي والتنموي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة ناتجة عن هذه الأسباب تنبع تنظيمات طبقية خاصة.

وهكذا نصل الى استنتاج مفاده بان العنف السياسي بابسط معانيه يدل على استخدام كافة السلوكيات لغرض الوصول الى اهداف سياسية معينة، تؤدي بالنتيجة الى تحقيق افكار و آراء مستخدميه. وقد يولد عنفاً مستمراً في بيئة معينة لفترة زمنية غير محدودة.

ثانياً: اسباب العنف السياسي:

ان بروز ظاهرة العنف السياسي في اي مجتمع لا يمر دون العديد من العوامل و الاسباب. ولأن العنف ظاهرة مركبة فلا يمكن تفسيرها بعامل او سبب واحد. لذلك نجد ان هنالك عدة اسباب لنشوء ظاهرة العنف السياسي في المجتمعات بشكل عام حيث سنتطرق الى اهمها. وذلك من خلال تصنيفها الى اسباب داخلية واسباب خارجية.

١. الأسباب الداخلية: هنالك عدة عوامل داخلية تؤدي الى نشوء ظاهرة العنف السياسي في المجتمع، اهمها:

ا. الاسباب السياسية: ان العوامل السياسية داخل المجتمعات تكون سبباً رئيسياً في بروز ظاهرة العنف السياسي بكافة اشكاله، وبالأخص اذا كان النظام السياسي في بلد ما يتميز بالأستبداد السياسي الذي يعني بابسط معانيه "منع الأفراد والجماعات من المشاركة في القضايا التي تهم المجتمع مع ضيق قنوات الحوار وانسداد وسائله في مقابل ممارسة اعمال القمع وتقييد الحريات العامة وعدم الاعتراف بحق الاختلاف مع باقي القوى الاجتماعية وغلق كل منافذ الحوار معها مما يزيد من مشاعر السخط والإحساس بالظلم والاستبداد بطبيعة الحال يعمل على خلق فئات رافضة يمكن ان تكون احد ادوات العنف السياسي ذلك ان الاستبداد في جوهره يعزل الناس قسراً ويقصيهم عن المشاركة في الشان العام وهو البذرة التي ينبت منها التطرف وكلما زادت وتيرة الاستبداد سدت مسالك التعبير السلمي عن المطالب فضيق قنوات الحوار وعدم الاعتراف بالتعبير الشرعي يعد احد اهم الأسباب المحركة للعنف"[1].

[1] محمد نبيل الشيمي، مصدر سبق ذكره

ب. الواقع الثقافي والفكري: حيث ان الثقافة السائدة في البلد "هي المرجعية الاولى للسلوك والمواقف الاجتماعية والسياسية وهي الاطار المرجعي الذي يؤطر سلوك الفرد والجماعة. وفي ظل الانظمة الشمولية والاستبدادية تسود ثقافة وحدانية الفكر والسلوك والامتثال والاستتباع والنفاق"[1]. كما ان الفكر يصنع المبرر الذي يعطي الإنسان الضوء الأخضر في انتهاج السبيل الذي اوحى اليه لتحقيق فكرة السيطرة والاستحواذ. كما ان للدين تاثيرات كبيرة ان الحروب تُشن باسم الدين ، يعتقد القائمون بهذه الحروب بكفر من يقاتلونهم. الى ذلك، تشكل الأيديولوجيا المغلقة عادة مصدرا لصناعة الموت، وذلك بسبب كونها حذفية وعنيفة. فالانغلاق على جملة من الأفكار والأحكام المعيارية يفضي الى انكار الواقع وحذف المختلف. واذا ما تحول الدين الى ايديولوجيا مغلقة وحذفية، فانه سيتحول الى وسيلة تدمير للمجتمع[2] .

ت. اخفاقات التنمية: حيث تتمثل هذه الحالة بالازمات المتكررة مثل ازمة (المشاركة السياسية، الشرعية، الاستقرار السياسي، الهوية)، والتي تؤدي بدورها الى ظهور حالات واضحة من العنف السياسي نتيجةً للإنفلات السياسي في البلاد. وهذا ما نراه واضحاً في واقع البلدان المتخلفة.

ث. الواقع الاقتصادي: ان تردي الاوضاع الانسانية و هبوط مستويات المعيشة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة وعدم وجود فرص العمل والفقر المتزايد، كلها تؤدي الى حرمان المواطن من التمتع بمستوى معيشي معقول ومقبول في زمن ما وفي مكان معين. وهذا ما يؤدي الى ازدياد الجرائم واللجوء الى الوسائل غير المشروعة للحصول على ما حرم منه. وهذا ما ينتج بالأخير ظاهرة العنف السياسي.

٢. الأسباب الخارجية: بسبب التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية حدثت تطورات على مستوى العلاقات بين الدول مما ادت الى ان يكون من المستحيل ان تعيش دولة في

[1] طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤١، ٢٠٠٩، ص٩٨

[2] د. صلاح الجابري، حفريات في الاستبداد، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٢٥

العالم معزولة عن التاثيرات والتغييرات الخارجية. هذا من جانب. ومن جانب آخر، وبسبب الاعتماد المتبادل والمصالح المتبادلة اصبح كثير من دول العالم تعيش تحت تاثير العمل الخارجي، ففي حال حدوث اي خلل او تغير في هذه المصالح يهيء الأرضية لحدوث تغيرات غير متوقعة في العلاقات الخارجية بين الدول[1]. علماً ان التدخلات الخارجية تبدء من التاثير السياسي وتمر باثبات النفوذ وتنتهي باحتلال الدول، وهذه التدخلات اصبحت عاملاً اساسياً في ظهور حالات العنف السياسي.

في هذا المطلب تطرق البحث الى مفهوم العنف من جوانبه اللغوية والسيكولوجية، بالاضافة الى ذلك ناقش البحث مفهوم العنف السياسي واخذنا بنظر الاعتبار آراء العديد من الباحثين في هذا المجال. كذلك تناولنا اهم اسباب التي تؤدي الى نشوء ظاهرة العنف السياسي من خلال مناقشة الاسباب الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني
دور الولايات المتحدة في أزدياد العنف السياسي في العراق

بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام (٢٠٠٣) ظهرت العديد من مظاهر العنف السياسي في العراق. وكانت للولايات المتحدة الامريكية دور ملحوظ في ازديادها في العراق، سواءً كان ذلك مقصوداً او غير مقصود. و كان هذا الدور قد انى من خلال العديد من العوامل، التي سوف نقوم بعرضها بالشكل الآتي:

اولاً: الاحتلال العسكري للعراق عام (٢٠٠٣):

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) استمرت العلاقات المتوترة بين العراق من جهة و المجتمع الدولي من جهة اخرى. مما ادى ذلك الى بروز سلسلة من التوترات السياسية والعسكرية والاقتصادية ادت بالنتيجة الى احتلال العراق كاملة من قبل الولايات

[1] آراس قادر محي الدين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة سياسية-اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، ٢٠١١، ص ٥١

المتحدة عام (٢٠٠٣). وقد حصلت الولايات المتحدة الامريكية على صيغة قانونية لاحتلال العراق من خلال صدور قرار رقم (١٤٨٣) في (٢٠٠٣) من قبل المجلس الامن الدولي. وبموجبه حصلت الولايات المتحدة على جملةَ من الصلاحيات والسلطات الواسعة اهمها اعتراف مجلس الأمن بان القوات المحتلة (يشار اليها بالسلطة) (لها سلطة ومسؤولية وواجبات محددة) بموجب القانون الدولي[1]. وحفزت هذا الاحتلال بعض من الجماعات العراقية للوقوف بوجه الاحتلال الامريكي، وخصوصاً بعد ان وقع مخاطر جسيمة على مصالح هذه الفئات. وبالاخص الجماعات الواقعة في المناطق المعروفة بالمنطقة السنية في وسط العراق وغربه. والتي كانت ترفض الوجود الاجنبي على الاراضي العراقية. مما ساعد كل ذلك في ازدياد العنف السياسي.

ان الدلائل والمؤشرات تؤكد ان الاحتلال الامريكي للعراق ادى الى ازدياد ظاهرة العنف السياسي في العراق، حيث قام فريق من باحثي الصحة العامة الأمريكيين والعراقيين بدراسة تم من خلالها التخمين بان اكثر من (٦٠٠,٠٠٠) مدني ماتوا في العنف في العراق خلال اربعة سنوات منذ غزو عام (٢٠٠٣)، وهو التخمين الأعلى لعدد خسائر الحرب .وحسب نفس الدراسة سجل ما يقارب (١٥,٠٠٠) وفاة عنيفة في الشهر بالمستشفيات الحكومية العراقية والمشرحة في بغداد فقط.[2] في هذا المجال ايضاً تنباين الارقام، "وذكرت مجلة لانست ان ١٠٠ الفاً عراقياً قتلوا منذ آذار (٢٠٠٣ الى ٢٠٠٥). وذكرت صحيفة نيويورك تايمز ان (٨١٧٥) عراقياً من المدنيين ورجال الشرطة قتلوا على يد المسلحين خلال الأشهر المنتهية في (٢٠٠٥/٦/٣١) اي بمعدل (٨٠٠) شخصاً شهرياً، واستناداً الى ادعاءات وزارة الداخلية ان (٣٧%) من الحصيلة الكلية قتلتهم قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة"[3]. كما جاء في "تقرير

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر نص قرار (١٤٨٣) في موقع الامم المتحدة:
(http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1483(2003

[2] نقلاً عن: صابرينا تافيرنيس ودونالد جي .مسنآيل، احصائية: ٦٠٠٠٠٠ مدني ماتوا في العراق منذ بداية الغزو، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٠/٢/٨٤، وعلى الرابط التالي:
http://www.iraq4allnews.dk/index.php?sec=news&act=view_news&id=7932

[3] نقلاً عن: د.رشيد عمارة الزيدي، العنف السياسي في العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد صفر، تموز ٢٠٠٩، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص ٤٨

المسح الذي قدمته وكالة اسوشيتدبرس في حزيران (٢٠٠٣)، واشارة الى الوفيات ذات العلاقة بالاحتلال الامريكي والتي سجلتها المستشفيات العراقية بلغت نحو (٣٢٤٠) قتيلاً"[١].

هناك دراسة سابقة نشرت في المجلة الطبية البريطانية، في عام (٢٠٠٤)، استخدمت فيها حالة (١٠٠٠) عائلة كعينة، وكانت قد انتقدت المستوى العالي، جزئياً، في العنف الموجود بعد احداث عام (٢٠٠٣). وفي تقرير خاص اصدره الجيش الأمريكي يبين ان "معدل الوفيات قبل الغزو الأمريكي كان حوالي (٥.٥) شخص لكل (١٠٠٠) شخص سنوياً، ولكن ارتفعت تلك النسبة لـ(١٩.٨) وفاة لكل (١٠٠٠) شخص في يونيو/حزيران (٢٠٠٦).[٢]

ان هذا الحرب والذي ادى الى اسقاط تام للحكومة العراقية والنظام العراقي لعهد حزب البعث، كان بمثابة مرحلة جديدة لبناء حالة من العنف السياسي شهدها الساحة السياسية العراقية، وواجهها المواطن العراقي، سواءً كانوا ضحايا او مستخدمين للعنف السياسي. وكل ذلك دليل على ان الاحتلال الامريكي للعراق كان سببا لازدياد ظاهرة العنف السياسي، وان كل العوامل الاخرى كانت ولاتزال مرتبط بشكل عملي مع عملية الاحتلال.

ثانياً: المشكلة الطائفية:

تعد الطائفية احد اهم العوامل الكامنة المستمرة والمحفزة لإثارة وتجديد العنف في المجتمع العراقي. علماً ان هنالك فرق كبير بين الطائفة والطائفية. فالطائفة هي انتماء وولاء، تعني التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد. اما الطائفية تعني استخدام التنوع الديني والمذهبي لتحقيق اهداف سياسية او اقتصادية اوثقافية متميزة لأبناء الطائفة في مواجهة الطوائف الأخرى[3].

تفاقمت الأزمة الطائفية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي من خلال مجموعة عمليات قتل جماعي وتفجيرات تستهدف تجمعات سكنية او مدنية مثل الأسواق والاحياء السكنية المدنية

[1] نقلاً عن: نفس المصدر، ص ٤٩

[2] نقلاً عن: صابرينا تافيرنيس ودونالد جي .مسنآيل، مصدر سبق ذكره.

[3] طالب حسن حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩

في مناطق ذات غالبيات سنية او شيعية بهدف الانتقام او التصفية الطائفية بناء على خلفيات مذهبية متشددة.

بعد احتلال العراق انتهجت سلطة التحالف المؤقتة برنامجاً للقضاء على بقايا حزب البعث، ادى الى اختفاء قطاعات واسعة من النخبة السنية. وحل محل هؤلاء زعماء شيعة استندوا الى ارتكازهم على اغلبية من سكان البلاد واعزوا اليها مشروعيتهم في تولي السلطة. واثار ذلك استياء العرب السنة، الذين اخذوا يشعرون بالتهميش بشكل متزايد، وقاطعوا العملية السياسية وشرعوا في دعم عناصر مسلحة واخرى متشددة تعارض الاحتلال.

في البداية كانت الهجمات تستهدف القوات الأجنبية، غير ان جماعات سنية متطرفة، مثل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ، اخذت تستهدف الشيعة بشكل متزايد. مما اذكى عمليات القتل الطائفية. وبالطبع رفعت تلك الهجمات حدة التوتر الطائفي في العراق الى مستوى جديد، غير انها ليست السبب الأوحد للعنف الذي احل بالعراق. كما لعبت مجموعات سياسية دوراً هاماً، مع توزيع انتماءات العراقيين بين افق واسع من الأيديولوجيات[1]، وكانت تحظى هذه المجموعات السياسية بالمساعدة الامريكية لغرض المشاركة السلمية في العملية السياسية.

لقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية بخطورة استمرار الطائفية في العراق، حيث قال (زلماي خليلزاد) -عندما كان سفيراً للولايات المتحدة في العراق ان "ايران تدعم وتدرب مليشيات عراقية ومجموعات متطرفة. وان تسليم الوزارات الامنية في العراق لأشخاص طائفيين ومرتبطين بمليشيات هو امر غير مقبول وان الولايات المتحدة لن تنفق اموال دافعي الضرائب الامريكان على قوات طائفية".[2] ان هذه التصريحات والاراء لمسؤولين امريكيين

[1] ديفيد جريث: محطات على التاريخ الطائفي في العراق، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٤ وعلى الرابط التالي:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4755000/4755544.stm

[2] ياسر الخفاجي: حقيقة المشروع الأمريكي الطائفي في العراق، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٧/٧/٤، وعلى الرابط التالي:

تكشف عن التخوف الامريكي للتدهور الطائفي في العراق حيث يبدو ان اللعبة الطائفية قد اصبحت خارج السيطرة.

ان المشاعر الطائفية وما يترتب عليها من عنف سيبقى في المستقبل في مستويات محدودة بسبب عدم استقرار المعادلة السياسية مما يعني ذلك استمرار القوى المتصارعة في اللجوء الى العنف لإثبات وجودها وتحقيق مكاسب اضافية لا تحدد فقط بحجمها في مجلس النواب، بل تحدد وفقاً لمكانتها وهيمنتها الطائفية في العراق. مما يعني ذلك استمرار انقسام البلد حسب الانتماءات الطائفية، التي تاخذ منحاً عنفواني اكثر من الشكل السلمي.

واوضحت دراسة صدرت عن مجموعة احصاء القتلى العراقيين ((Iraq Body Count ان على الاقل من (٨٣٠٠) الى (٩٠٠٠) مدنياً قتلوا في العراق في عام (٢٠٠٨)، ما رفع العدد الكلي للقتلى المدنيين منذ عام ٢٠٠٣ الى ما لا يقل عن (٩٨٤٠٠) شخص. و وجدت الدراسة ان (٢٥) مدنياً كانوا يقتلون في اليوم الواحد في عام (٢٠٠٨). وكان هذا العدد اقل بكثير مما كان عليه في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، عندما قتل على الاقل (٨٤٠٠٠) مدني، مقارنة بالعنف الذي شهده العامان (٢٠٠٣-٢٠٠٤). والشكلين رقم (١) و رقم (٢) يوضحان التباين في قتل المدنيين في العراق بين اعوام (٢٠٠٣-٢٠١٠)[١].

http://forum.ashefaa.com/archive/index.php/t-6824.html

[1] عدد القتلى المدنيين في العراق عام ٢٠١٠ الأدنى منذ الغزو.. لكن الهجمات الكبيرة ازدادت، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٧٢١، ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الشكل رقم (١)

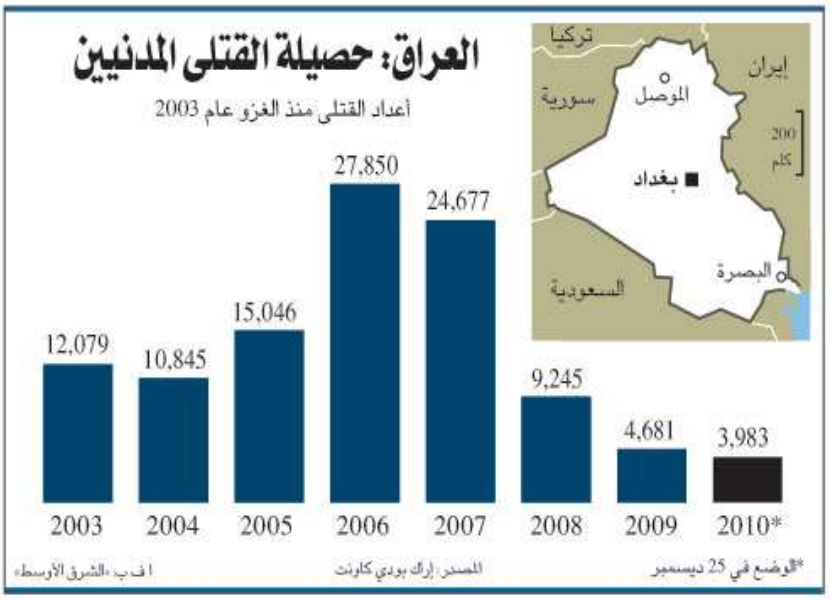

المصدر: عدد القتلى المدنيين في العراق عام ٢٠١٠ الأدنى منذ الغزو.. لكن الهجمات الكبيرة ازدادت، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٧٢١، ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

الشكل رقم (٢)[1]

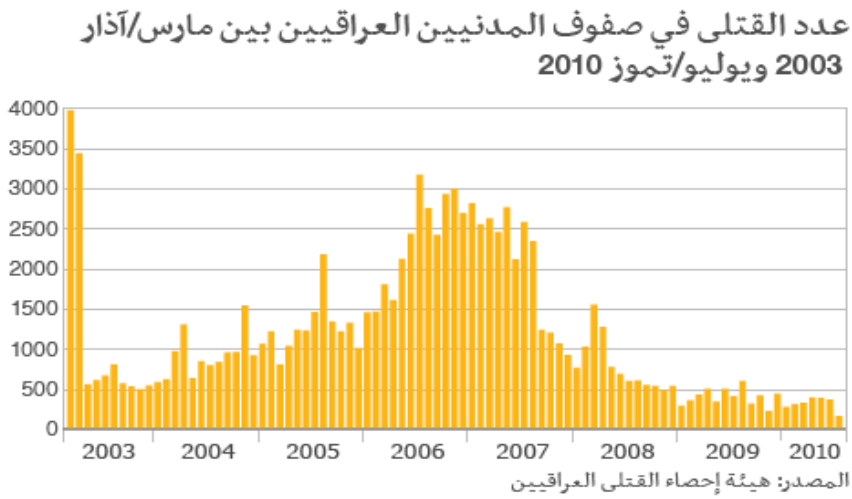

المصدر: حرب العراق بالأرقام، مصدر من موقع بي بي سي، بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ على الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111215_iraq_war_figures.shtml

ثالثاً: قرار سلطة الائتلاف في اجتثاث البعث و قرار حل الوزارات والمؤسسات الامنية:

بات مفهوم (اجتثاث البعث) من المفاهيم السياسية المتداولة في العراق منذ صيف العام (٢٠٠٣) وحتى ان تم تغيرها بقانون (المسائلة والعدالة)، ولهذا المفهوم تاريخ ايديولوجي خاص طرح لأول مرة عام (٢٠٠٢)، اي قبيل حرب العراق في تقرير اعدته وزارة الخارجية الأميركية بعنوان "مشروع مستقبل العراق"، بالتعاون مع عدد من التكنوقراط والسياسيين العراقيين. وبعد نشر هذا التقرير اطلع القراء، على تعبير (De-Bathification) اي (نزع او

[1] حرب العراق بالأرقام، مصدر من موقع بي بي سي، بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ على الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111215_iraq_war_figures.shtml

اجتثاث البعث). للوهلة الأولى بدا المصطلح قادماً من ارشيفات التاريخ من ايام المانيا النازية. ويقوم المصطلح على تحليل قواعد الدولة الشمولية في عهد حزب البعث العراقي[1]. وفي (٢٣ آيار ٢٠٠٣) صدر بيان (حل الكيانات) عن سلطة الائتلاف المؤقتة والحاكم المدني للعراق (بول بريمر) حيث تم بموجب البيان حل وزارة الداخلية والدفاع وكل تشكيلات الجيش والتشكيلات العسكرية والشرطة[2].

وحول مدى خطورة هذا القرار يرى البروفيسور (د. اندرو تيريل) اساتذ الشؤون الأمنية في معهد الدراسات الاستراتيجية وكلية الحرب التابعة للجيش الأميركي في دراسة اصدرتها نشرة المعهد تحت عنوان "العراق على حافة خطا كبير ثالث" بقوله: "في اقل الاحتمالات، فان الاختيارات المختلفة بشان قرارين رئيسين للولايات المتحدة سنة (٢٠٠٣)، كانت تسمح لها بسحب معظم قواتها من العراق قبل الموعد المحدد. وهذان القراران اللذان يعدان مفهومين على نطاق واسع بانهما كانا خطاين كارثيين، هما: تفكيك الجيش العراقي، وقرار متابعة الأعمال "العقابية" ضد عدد هائل من "حزب البعث" السابق، لمرحلة ما بعد "قيادة نظام صدام". كلا القرارين "نفرا" العرب السنة العراقيين، وفتحا الباب لحضور قوي للقاعدة في العراق"[3].

وعلى الرغم من الاعتراضات لرئيس CPA "السلطة الائتلافية المؤقتة" في العراق -يؤكد تيريل- فان الأمر المفهوم بشكل جيد، هو ان قرار "الغاء" الجيش العراقي، بدلاً من اصدار قرار استدعاء طوعي انتقائي" كان واحداً من الأخطاء "الأكثر سوءاً" في الحرب. وكان الرئيس السابق (جورج دبليو بوش) قد رفض -في مقابلة مع الصحفي روبرت درابير سنة (٢٠٠٦)-

---

[1] فالح عبد الجبار: حول مفهوم 'اجتثاث البعث' في العراق، جريدة الحياة اللندنية، عدد ١٦١٧٦، ١٥ نيسان ٢٠٠٧

[2] بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧٨

[3] خبير امريكي: قرارا (حل الجيش) وعقوبات (اجتثاث البعث) نفرا السنة و فتحا الباب لـ(حضور القاعدة) القوي، خبر على الانترنت بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣، على الرابط التالي:
https://watan.com/10/2008-09-30-03-00-07/11630-2009-05-13-16-13-47.html

الدفاع عن هذا القرار، مؤكداً بدلاً من ذلك ان "حل الجيش العراقي" كان مناقضاً للسياسة التي كان "مخولاً" العمل بها[1].

على نفس المنوال فان الجنرال "جي كارنر" الحاكم العسكري الامريكي للعراق بعد الحرب يرى "ان قرار حل الجيش العراقي كان خطأً كبيراً فاقم الوضع الامني السيء اصلاً في العراق"[٢]. كما ان البروفيسور الأميركي (نيريل) يرى ان اجراءات اجتثاث البعث من جهتها، عاقبت بشكل غير متكافئ مجموعة القيادة السنية، وكذلك عناصر طبقة عسكرية بازالتهم من وظائفهم، او بالغاء روانبهم التقاعدية. ان سلطة التحالف المؤقتة، وفي مرحلة ما بعد "لجنة اجتثاث البعث" التي كانت ومازالت تدار من قبل المنفيين السابقين، عاملت عدداً كبيراً من الناس العاديين على انهم مسؤولون عن ضحايا العراق، فيما كان هؤلاء الناس في الأصل ينظرون الى انفسهم على انهم ضحايا[3]. مما اثر ذلك وبشكل كبير على ازدياد البطالة وظهور ردة الفعل من قبل المواطنين، وبالتالي ادى ذلك الى ازدياد حالة الاحتقان والعنف السياسي في العراق شملت كافة الميادين. وانضمت بعض البعثيين الى الهيئات التي كانت تستخدم العنف في العراق.

من جانب اخر، فان المواطنين العراقيين الذين تضرورا من نظام حكم البعث وممارساته، من ضحايا المقابر الجماعية وحلبجة والانفال وغيرها من الاعمال الابادة الجماعية، مازالوا ينظرون الى الاجراءات المتخذة بحق حزب البعث والمنتمين له بالقليلة والبطيئة. وينهمون الجهات التي تتعامل مع هذا الملف بالتهاون والتساهل مع البعثيين ويرون ان اعداد كبيرة من هؤلاء قد انضموا بالفعل الى الاحزاب السياسية واصبحوا يعودون الى دوائر ومؤسسات الدولة وذلك من خلال الدعم الذي يتمتعون به من قبل اطراف سياسية معينة تشارك في العملية السياسية.

---

[1] نفس المصدر.

[2] عدنان قحطان كريم، حل الجيش العراقي: الاسباب والنتائج والبديل المطلوب، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٧، آب ٢٠٠٤، ص٦٩

[3] خبير امريكي: قرارا (حل الجيش) وعقوبات (اجتثاث البعث) نفرا السنة و فتحا الباب لـ(حضور القاعدة) القوي، مصدر سبق ذكره.

علماً ان عملية القضاء على افكار حزب البعث التي زرعها في العراق خلال اكثر من اربعين عاماً تحتاج الى جهود حثيثة وسنوات طويلة للتخلص من تلك الافكار ومعالجة ذلك الارث الكبير الذي خلفه حزب البعث. ولعل التجارب العالمية في هذا المضمار ماتزال شاخصة مثل التجربة الالمانية في التعامل مع الحزب النازي، وايطاليا في التعامل مع الحزب الفاشي.[١]

خلال هذا المطلب عرضنا اهم ثلاثة مجالات، ساهمت من خلالها الولايات المتحدة الامريكية، في حدة العنف السياسي الموجود في العراق. فكان لإحتلال العراق دوراً كبيراً في ازدياد حالة الاحتقان السياسي والتي ادت بدورها الى تحريك المشكلة الطائفية، والتي كانت موجودة في الأساس وكانت بحاجة الى محاولات لإظهارها الى واقع السياسة العراقية. كذلك فان سياسة حل الجيش وقانون اجتثاث البعث على يد الحاكم المدني الامريكي في العراق، كان سبباً واضحاً وراء ازدياد حالات العنف. مما ادى كل هذه السياسات الى ازدياد العنف السياسي الموجود اصلاً في العراق.

المطلب الثالث
دور الولايات المتحدة في تقليل العنف السياسي في العراق

هناك مجالات و جوانب اساسية استطاعت الولايات المتحدة ان تاخذ بدورها في تقليل ظاهرة العنف السياسي في العراق. وهذا ما يمكن احتسابه كدور ايجابي للولايات المتحدة باتجاه العمل على محاربة العنف السياسي وتقليله. وفي هذا المطلب سوف نقوم بعرض اهم هذه الجوانب كالآتي:

اولاً: الديمقراطية والتوافقات السياسية:

لا شك ان الولايات المتحدة الامريكية قد اعلنت منذ بداية الاحتلال الامريكي للعراق، انها تريد ان تثبت الديمقراطية و ترسخها في العراق لتنتشر بعد ذلك في بلدان المنطقة.

[١] همام البغدادي: بلير واجتثاث البعث، مصدر مقال من الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٣/١، على الرابط التالي: www.debaath.com/site/page/m_k/makalat/6.doc

حيث اعلنت انها تعمل على اسقاط النظام الدكتاتوري في العراق وتثبيت نظام ديمقراطي تعددي. ومن هنا تأتي الرؤية الأمريكية للديمقراطية والتعددية في العراق حيث هي ذو تمحور اثني وليس سياسي. ترى الولايات المتحدة في العراق كمجتمع متعدد اثنياً ومن الضروري تمثيل كافة فئات المجتمع العراقي في حكم العراق ما بعد عام (٢٠٠٣). مما قد يساعد الولايات المتحدة على بناء انظمة ديمقراطية موالية لها ويسهل تحقيق المصالح الامريكية. وقد يكون سبب هذا التوجه هو النقاء المنظور الاستشراقي للمخططين الأمريكيين حيال الشؤون العربية و"الشرق اوسطية"[1].

ولكن هناك من يرى بان العمل على بناء الديمقراطية في الشرق الاوسط عموماً، وفي العراق خصوصاً، لا يدخل ضمن اختصاصات الولايات المتحدة. في حين يشير الواقع الى بنائها علاقات سياسية واقتصادية قوية مع انظمة دكتاتورية في الشرق الأوسط، بما فيها العلاقة مع العراق في السابق[2]. وعند النظرة الفاحصة والدقيقة للديمقراطية الغربية نرى انها احتاجت الى عقود عديدة امتدت من منتصف القرن التاسع عشر الى نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى رست أُسسها واصبحت سمة من سمات انظمتها الثقافية والسياسية. فالديمقراطية والقيم السياسية الجديدة، لا تبنى دفعة واحدة، بل هي بحاجة في كل الأمم والتجارب الى جهود متواصلة على اكثر من صعيد، وذلك حتى يصل المجتمع الى الخيار الفعلي للديمقراطية[3]. فالديمقراطية في العراق تتطلب الكثير من الجهود من مختلف الفرقاء والأطراف، حتى تكون حقيقة قائمة وراسخة في المشهد السياسي العراقي. وهذا لا يعني ان الطريق سالك ومعبد

---

[1] ياسين الحاج صالح، ديمقراطية امريكية للعراق، مصدر مقال من الانترنت بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠٠٣، وعلى الرابط التالي:
http://www.mafhoum.com/press5/141saleh.htm

[2] Michael T. Klare, Deciphering the Bush Administration's Motives, From: Micah L Sifry and Christopher Cref: The Iraq War Reader: History, Documents, Opinions, Simon & Schuster Publisher, New York,U.S.,2003, P.397

[3] محمد محفوظ، العراق و البناء السياسي الجديد، مصدر مقال من الانترنت بتاريخ ٦ كانون الاول ٢٠٠٥، وعلى الرابط التالي:
http://www.alriyadh.com/113302

للوصول الى هذه الحقيقة بسهولة ويسر. فهناك اطراف وقوى تعمل لإفشال هذه العملية، واعادة اوضاع العراق الى الاستبداد وهيمنة فئة قليلة على مقدراته وثرواته[1].

على الرغم من الوضع الامني المتردي في العراق. الا ان الانتخابات التي تجري في العراق والتداول السلمي نسبياً للسلطة فيه، ومشاركة العديد من القوائم والاحزاب السياسية في ادارة البلد،ادت، وفي بعض الاحيان، الى تراجع حالات العنف السياسي في العراق. وبالمقابل، في حالة الابتعاد بين الفرقاء السياسيين، فان اعمال العنف قد ازدادت بشكل ملحوظ. وقد عملت الولايات المتحدة باتجاه تحقيق التوافق السياسي وبناء ما يمكن تسميته بالديمقراطية التوافقية. وهذا ما يمكن احتسابه كدور ايجابي للولايات المتحدة الامريكية باتجاه تقليل العنف السياسي في العراق.

ثانياً: تشكيل مجالس الصحوات:

ان مجالس الصحوات تمثل تجمعات لعشائر عربية سنية، اسست بتوصية امريكية، اذ البداية الأولى للصحوات في محافظة الأنبار (غربي العراق) حيث كانت التنظيمات المتشددة تسود المحافظة ومن الانبار امتدت فكرة تاسيس مجالس الصحوة عام (٢٠٠٧) الى محافظات اخرى مثل ديالى وصلاح الدين ونينوى. وكان اول زعيم لمجلس صحوة عشائرية (عبدالستار ابو ريشة) الذي قال للرئيس الاميركي السابق (جورج دبليو بوش) خلال زيارته الانبار عام (٢٠٠٧) "لو احببت، ستساعدكم قواتنا في هزيمة القاعدة في افغانستان"[2] علماً ان (عبدالستار ابو ريشة) اغتيل لاحقاً. ومن ثم انتشرت في الأنبار، واطراف بغداد، وديالى، وتكريت، والفلوجة، حيث تولت مواجهة مقاتلي تنظيم القاعدة وطردهم من اغلبية المناطق غرب العراق، بما فيها بعض احياء بغداد. ولقد نجحت القوات الأمريكية في استقطاب المجاميع المرتبطة بتنظيم القاعدة والبعثيين الذين كانوا يطلقون على انفسهم "مقاومة" فعقدت وابرمت معهم الاتفاقيات لغض النظر عنهم بشريطة محاربة فلول القاعدة. واستحداث مسمى

[1] نفس المصدر.

[2] Jacob Thompson, Rhetorical Trajectories in the Bush Administration's Justifications for the Preemptive Invasion of Iraq, A Dissertation submitted to the department of communication studies and the faculty if the graduate school of the university of Kansas in partial fulfillment for the requirements of the degree of Doctoral of Philosophy, 2006, P.122

لهم "الصحوات" حيث ارغمت الحكومة العراقية عليه على اثرها طرح رئيس الوزراء العراقي مشروع "المصالحة الوطنية" والتي كانت البداية والانطلاقة لاستقطاب تلك المجاميع التي شاركت تنظيم القاعدة في العراق على الهجمات الارهابية ضد ابناء الشعب العراقي. تنظمت الصحوات واخذت دوراً كبيراً في مقارعة ومطاردة تنظيم القاعدة مما اراح القوات الامريكية التي كانت تستهدف نوعاً ما في العراق ومما ساعد على استتباب الوضع الامني داخل العراق في وقتها واتاح الى القوات العراقية ان تتنفس الصعداء وتاخذ تدريباتها لتكن على اهبة الاستعداد الى اي طارئ، وهذا ما يتجلى بوضوح على قدرتها في ادارة الملف الامني خصوصاً بعد تسلمه شيئاً فشيئاً من القوات الأمريكية[1]. وقبل منتصف عام (٢٠٠٧) صرف الجيش الامريكي مبلغ (٣٢ مليون دولار) شهرياً كرواتب لـ (١٨٠) مجلساً تضم ما يقارب (٩٠٠٠٠) عنصر في عموم العراق[2].

بعد تشكيل الصحوات اصبحت هناك ثلاثة اطراف هم القوات الامريكية والعراقية والصحوات انفسهم. فالقوات الامريكية تشعر بوجود الاستقرار الامني داخل العراق والفضل يعود بمشاركة الصحوات للقوات العراقية علماً انهما كانا نقيضان وقد اتحدا بالهدف. في المقابل فان الحكومة العراقية ترى ان بعض هذه الصحوات ارتكب مجازر واشترك في عمليات ارهابية فلا يمكن ان تدعه بدون عقاب وهي ترى ان القانون يجب ان يفرض على الجميع فكيف من تعلم جيداً بحقيقتهم. لذلك وللتخليص من هذه المشاكل اصدرت الحكومة العراقية بعد ذلك الامر الديواني رقم (١١٨) الخاص بنقل ملف الصحوة من الجيش الاميركي الى السلطات العراقية ودمج عناصرها في اجهزة الدولة العسكرية والمدنية[3].

---

[1] شوقي العيسى، الصحوات العراقية صناعة امريكية، مصدر من الانترنت بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٠٩، وعلى الرابط التالي:

http://annabaa.org/nbanews/2009/04/070.htm

[2] مصطفى حبيب، مجالس الصحوات: خونة، عملاء وميليشيات، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٩، وعلى الرابط التالي:

http://www.niqash.org/articles/?id=3032&lang=ar

[3] نفس المصدر.

في هذا السياق، نصح الإشارة الى الخطا الأمريكي الفادح المتمثل بتسليم ملف مجالس الصحوات الى الحكومة العراقية، حتى قبل ان تتعهد الأخيرة، صراحة، باستعدادها لدمج هذه المجالس في اجهزة الجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية الحكومية، من دون تعقيدات وذرائع. في حينه، لم يول الأمريكيون اهتماماً باخذ تعهد معلن من الحكومة العراقية ينص على دمج الصحوات في المؤسسات الحكومية. في تلك الفترة، تذرعوا بانهم لا يريدون الضغط على الحكومة العراقية حتى لا يدفعوه الى وضع عقبات امام توقيع الإتفاقية الأمنية بين بغداد و واشنطن، او يتسببوا في اضعاف موقفه امام المجموعات الإرهابية من جهة، وايران من جهة ثانية. الى ذلك، لم يحسب الأمريكيون، بدقة، لهشاشة الانتصارات الأمنية التي حققتها الحكومة العراقية في البصرة وبغداد في العام (٢٠٠٧). بل، على العكس، اعتقدوا ان الحكومة العراقية قد اصبحت مؤهلة لاستلام الصحوات بعدما اثبتت نجاحاً في القضاء على (جيش المهدي)، وفي اعادة الأمن الى بغداد، ومن ثم في تاكيد حياديته المذهبية والسياسية في ادارة الحكم، بعدما واجه الإرهاب "الشيعي" كمواجهته لـ"الإرهاب السني"[1].

ولقد اكد الأمريكيون في اكثر من مناسبة انهم ممتنون للخدمات التي قدمتها الصحوات، خصوصاً على صعيد محاربة القاعدة، لكن المشكلة ان الأمريكيين سرعان ما فاتتهم ادامة التركيز على ملف الصحوات نتيجة انشغالهم، اولاً، باتفاقية سحب القوات من العراق، وثقتهم الزائدة، ثانياً، في ان الحكومة العراقية ستفي بالوعود التي قطعتها للصحوات. لذلك اخطا الأمريكيون حينما لم يرجئوا تسليم ملف الصحوات الى الحكومة العراقية الى فترة ما بعد استكمال عملية المصالحة الوطنية، او الزام الحكومة العراقية بالتعامل معها باعتبارها احدى الحلقات الأساسية في هذه العملية[2].

---

[1] سامي شورش: وامريكا ايضاً مسؤولة عن تردي الوضع الامني في العراق، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٦، وعلى الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/views/2009/05/11/72527.html

[2] نفس المصدر.

يمكن القول ان تشكيل مجالس الصحوات، كانت خطوة مهمة باتجاه الحد من العنف السياسي في العراق. خاصةً وانها استطاعت ان تكون اداةً لحصول الانشقاق بين العديد من الجماعات المسلحة العراقية، والذي كان ضرورياً للتمييز بين من هو ارهابي ومن هو مدافع عن نفسه ووطنه. علماً ان هذه الخطوة ليست بالأمر الهين، وذلك بسبب التداخل المعقد الذي حصل في محاربة الحكومة العراقية من جهة، والقوات الامريكية من جهة اخرى.

ثالثاً: مكافحة الجماعات المتطرفة:

قبل بدء الحرب في مارس (٢٠٠٣) كانت الولايات المتحدة الامريكية عرضت العديد من الذرائع، احدى هذه الذرائع كانت تتعلق بادعاء لوجود علاقة الحكومة العراقية بتنظيم القاعدة. فعندما توجه الرئيس الامريكي (جورج بوش) الى الراي العام في خطابه (حالة الاتحاد) في (التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، حاول ان يجد علاقة بين العراق والارهاب، حيث "توصل الى خلق تهديد مزعوم فوري مصدره بغداد"[١]. مما دفع ذلك الى تصعيد حملة الولايات المتحدة ضد العراق، باعتباره احدى الدول التي تؤوي الارهابيين وتساندهم. "ولقد راث الادارة الامريكية ان استخدام القوة العسكرية الامريكية لضرب منابع الارهاب، وبالذات افغانستان والعراق، سوف ينهي (الارهاب العالمي). غير ان الولايات المتحدة كانت غير صائبة في تقديرها، اذ لا يمكن اصدار احكام مسبقة على اساس افتراضات وتصورات. وهذا ما قاد بدوره الى نتائج باهضة الثمن، فالحروب ولدت تنامي مظاهر الارهاب"[٢]، و الدليل على ذلك هو ازدياد الجماعات المسلحة والارهابية من اهمها: (الجيش

[1] اريک لوران، حرب ال بوش: اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، ترجمة: سلمان حرموش، لبنان، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣، ص ١٤٩

[2] ريبوار كريم محمود، العلاقات العراقية الامريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية، العراق، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص ١٣٢

الاسلامي في العراق، جماعة انصار السنة، جماعة انصار الاسلام، كتائب ثورة العشرين، جيش المجاهدين، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وغيرها)[١].

وتشير تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في شهر (تشرين الاول) لعام (٢٠٠٦) الى ان هناك (٢٣) ميليشيا خطيرة في العراق. ويقول الخبراء العسكريون الأمريكيون ان اخطر هذه الميليشيات هي (جيش المهدي) التابع لرجل الدين الشيعي الشاب (مقتدى الصدر). ويتزايد اقتناع واشنطن بان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والمرجع الشيعي علي السيستاني لا يتعاملان بالشدة الكافية مع الميليشيات، خاصة الشيعية منها. وقال (دافيد سانرفيلد) المنسق السابق لشؤون العراق في وزارة الخارجية الأمريكية امام الكونجرس انه لا ينبغي فقط على الحكومة العراقية ان تقول الشيء الصحيح، بل عليها ان تفعله ايضاً[2].

ان قيام الولايات المتحدة الامريكية بمحاربة الجماعات العسكرية المتطرفة اثناء فترة تواجد قواتها العسكرية في العراق، امر بالغ الاهمية. حيث انها استطاعت ان تضع حداً مؤقتاً لدور هذه الميليشيات في خطوة كبيرة للحد من العنف السياسي. ولكن سرعان ما عادت هذه الميليشيات الى سابق عهدها بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق. مما فتح الباب امام مرحلة اخرى من مراحل العنف السياسي التي شهدها المجتمع العراقي بشكل غير مسبوق.

---

١ الدكتور خيرالدين حسيب، العراق من الاحتلال الى التحرير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ص ٢٩٩-٣٠٠

2 موقع الاقتصادية، امريكا تخوض في العراق حربا اطول من التي خاضتها في الحرب العالمية الثانية، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦، وعلى الرابط: http://www.aleqt.com/2006/11/26/article_66715.html

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام هذا البحث توصلنا الى جملة من الاستنتاجات، من اهمها:

١. ان العنف السياسي ظاهرة سائدة من ظواهر المجتمع العراقي. فمنذ قدم الزمان يتميز هذا المجتمع ببروز ظاهرة العنف السياسي نتيجةً للواقع الاجتماعي والتكويني للعراق. وان الحكومات العراقية المتعاقبة حاولت ان تعالج هذه الظاهرة من خلال تضخيم المؤسسات الأمنية، في حين ان التوجه الى تفكيك مكونات العنف ومنظماته عبر وسائل متعددة هو الأكثر جدوى.

٢. لعبت الولايات المتحدة الامريكية دوراً كبيراً في ازدياد ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣). فالاحتلال ولد تنامي شعور المقاومة بكافة معانيها، خاصةً وان الاحتلال اتى معه العديد من المشاكل الطائفية والعسكرية والامنية القديمة-المستجدة.

٣. منذ اندلاع حرب الخليج الثانية كانت للولايات المتحدة الامريكية دوراً بارزاً في استخدام العنف السياسي ضد الدولة العراقية. واستمرت هذه الحالة الى ان اقتنعت الولايات المتحدة بعدم ضرورة الاستمرار لحالة العنف السياسي الموجود في العراق. وخاصة مع ظهور بوادر انتقال الادارة الامريكية من الجمهوريين الى الديمقراطيين منذ نهاية عام (٢٠٠٨). فكان الدور الامريكي في العراق فيما يتعلق بالعنف السياسي دوراً مزدوجاً، فمن جانب ساهمت الولايات المتحدة الامريكية في ازدياد ظاهرة العنف السياسي في العراق، بينما حاولت من جانب اخر تقليل هذه الظاهرة.

٤. استخدمت الولايات المتحدة الامريكية العديد من الطرق لتقليل ظاهرة العنف السياسي في العراق، منها العمل على تحقيق التوافق السياسي بين الرؤى المختلفة والمتباينة، كذلك حاولت من اجل استتباب الامن عن طريق تشكيل مجالس الصحوات من ابناء المناطق الساخنة التي تتمثل بالعنف المتزايد. ومن ثم قامت الولايات المتحدة بضرب الميليشيات التي عملت على تعطيل العملية السياسية بكافة جوانبها. علماً ان هذه المحاولات اتسمت بانها كانت مؤقتة وتكتيكية وليست استراتيجية.

٥. يظهر من العديد من المؤشرات والمعطيات، ان الاستقرار السياسي في العراق، بحاجة الى الكثير من الوقت والجهود والتوافقات حتى يصل الى مرفا الأمن والاستقرار. وذلك لأن العديد من القوى والأطراف، ولاعتبارات عديدة، تعمل وتمارس العنف والإرهاب لإعاقة العملية السياسية وتخريب الأمن والاستقرار في العراق. وما يزيد من خطورة الموقف ان العملية السياسية العراقية بدورها تواجه عثرات حقيقية. من دون شك، يتحمل الحكومة العراقية جزءاً اساسياً من مسؤولية النردي والعثرات في الحالتين الأمنية والسياسية. لكن جزءاً اساسياً آخر من المسؤولية تتحملها الولايات المتحدة الامريكية.

المصادر

اولاً: الكتب باللغة العربية:

١. اريک لوران، حرب ال بوش: اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، ترجمة: سلمان حرموش، لبنان، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣

٢. بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦

٣. ئيد هندريش، العنف السياسي: فلسفته واصوله وابعاده، ترجمة: عبدالكريم محفوظ وآخرون، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨٦، بيروت

٤. حسين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢

٥. د. صلاح الجابري، حفريات في الاستبداد، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، ٢٠١٠

٦. الدكتور خيرالدين حسيب، العراق من الاحتلال الى التحرير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦

٧. ريبوار كريم محمود، العلاقات العراقية الامريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية، العراق، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧

٨. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي-اسسه و ابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠

٩. عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، دار الهدى للطباعة، بيروت، ١٩٩٤

ثانياً: الكتب الانجليزية:

1. Michael T. Klare, Deciphering the Bush Administration's Motives, From: Micah L Sifry and Christopher Cref: The Iraq War Reader: History, Documents, Opinions, Simon & Schuster Publisher, New York, U.S.,2003
2. Paul Wilkinson, Terrorism and Liberal State, New York, John Wiley, 1977

ثالثاً: رسائل الماجستير:

١. آراس قادر محي الدين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة سياسية-اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، ٢٠١١

رابعاً: اطاريح الدكتوراه:

1. Jacob Thompson, Rhetorical Trajectories in the Bush Administration's Justifications for the Preemptive Invasion of Iraq, A Dissertation submitted to the department of communication studies and the faculty if the graduate school of the university of Kansas in partial fulfillment for the requirements of the degree of Doctoral of Philosophy, 2006

خامساً: المجلات:

١. د.رشيد عمارة الزيدي، العنف السياسي في العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد صفر، تموز ٢٠٠٩، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد

٢. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤١، ٢٠٠٩

٣. عدنان قحطان كريم، حل الجيش العراقي: الاسباب والنتائج والبديل المطلوب، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٧، آب ٢٠٠٤

سادساً: الجرائد:

١. عدد القتلى المدنيين في العراق عام ٢٠١٠ الأدنى منذ الغزو.. لكن الهجمات الكبيرة ازدادت، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٧٢١، ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. فالح عبد الجبار: حول مفهوم 'اجتثاث البعث' في العراق، جريدة الحياة اللندنية، عدد ١٦١٧٦، ١٥ نيسان ٢٠٠٧

سابعاً: المصادر الالكترونية:

١. حرب العراق بالأرقام، مصدر من موقع بي بي سي، بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ على الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111215_iraq_war_figures.shtml

٢. خبير امريكي: قرارا (حل الجيش) وعقوبات (اجتثاث البعث) نفرا السنة و فتحا الباب لـ(حضور القاعدة) القوي، خبر على الانترنت بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣، على الرابط التالي:
https://watan.com/10/2008-09-30-03-00-07/11630-2009-05-13-16-13-47.html

٣. ديفيد جريث: محطات على التاريخ الطائفي في العراق، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٤ وعلى الرابط التالي:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4755000/4755544.stm

٤. سامي شورش: وامريكا ايضاً مسؤولة عن تردي الوضع الامني في العراق، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٦، وعلى الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/views/2009/05/11/72527.html

٥. شوقي العيسى، الصحوات العراقية صناعة امريكية، مصدر من الانترنت بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٠٩، وعلى الرابط التالي:
http://annabaa.org/nbanews/2009/04/070.htm

٦. صابرينا ڤافيرنيس ودونالد جي .مسنآيل، احصائية: ٦٠٠٠٠٠ مدني ماتوا في العراق منذ بداية الغزو، نيويورک ڤايمز، بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٤، وعلى الرابط التالي:
http://www.iraq4allnews.dk/index.php?sec=news&act=view_news&id=7932

٧. محمد محفوظ، العراق و البناء السياسي الجديد، مصدر مقال من الانترنت بتاريخ ٦ كانون الاول ٢٠٠٥، وعلى الرابط التالي:
http://www.alriyadh.com/113302

٨. محمد نبيل الشيمي، العنف السياسي في العالم العربي: دواعيه و تداعياته، الحوار المتمدن، العدد ٣٠٠٩، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٩، على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970

٩. مصطفى حبيب، مجالس الصحوات: خونة، عملاء وميليشيات، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٩، وعلى الرابط التالي:
http://www.niqash.org/articles/?id=3032&lang=ar

١٠. موقع الاقتصادية، امريكا تخوض في العراق حربا اطول من التي خاضتها في الحرب العالمية الثانية، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦، وعلى الرابط:
http://www.aleqt.com/2006/11/26/article_66715.html

١١. همام البغدادي: بلير واجتثاث البعث، مصدر مقال من الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١، على الرابط التالي:

www.debaath.com/site/page/m_k/makalat/6.doc

١٢. ياسر الخفاجي: حقيقة المشروع الأمريكي الطائفي في العراق، مصدر من الانترنت بتاريخ ٢٠١٧/٦/٤، وعلى الرابط التالي:

http://forum.ashefaa.com/archive/index.php/t-6824.html

١٣. ياسين الحاج صالح، ديمقراطية امريكية للعراق، مصدر مقال من الانترنت بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠٠٣، وعلى الرابط التالي:

http://www.mafhoum.com/press5/141saleh.htm

١٤. الموقع الالكتروني للامم المتحدة:

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1483(2003

الملخص

تعد ظاهرة العنف السياسي من الظواهر السائدة في المجتمع العراقي، وذلك بسبب التكوين الاجتماعي والسياسي والقومي والديني والمذهبي الذي تكون منه هذا المجتمع. ومنذ احتلال العراق عام (٢٠٠٣) كانت السياسات الامريكية في العراق لعبت دوراً واضحاً باتجاه ازدياد العنف السياسي، وبالأخص من خلال تبعات عملية الاحتلال وظهور المشكلة الطائفية وقرار حل الجيش. وبالمقابل، عملت الولايات المتحدة الامريكية على اتباع خطوات جزئية من اجل وضع حد للعنف السياسي الذي ظهر بشكل مختلف نتيجةً للممارسات العسكرية والسياسية في العراق، وهذه الخطوات ظهرت في شكل دعم العملية السياسية والعمل على ترسيخ معالم التوافق السياسي وكذلك مساندة القوات المحلية كمجالس الصحوات، بالاضافة الى ضرب الميليشيات المناوئة للعملية السياسية. وعلى الرغم من انسحاب القوات الامريكية من العراق، الا ان الولايات المتحدة تحمل وزر جزءاً ليس بقليل من العنف السياسي الذي نراه بوضوح في المجتمع العراقي.

پوختە

دیاردەی تۆندوتیژی بە یەکێک لە دیاردە باوەکانی کۆمەڵگەی عیراقی دادەنرێت، ئەمەش بەهۆی ئەو پێکهاتە کۆمەڵایەتی و سیاسی و نەتەوەیی و ئایینی و مەزهەبییەوەیە کە ئەم کۆمەڵگەیەی لێ پێکهاتەوە. دوای داگیرکردنی عیراق لە ساڵی (٢٠٠٣) سیاسەتەکانی ویلایەتە یەکگرتووەکانی ئەمریکا رۆڵێکی کاریگەریان هەبوو بە ئاراستەی زیادبوونی تۆندوتیژی سیاسی لەعیراقدا، بەتایبەتی بەهۆی دەرهاویشتەکانی پرۆسەی داگیرکارییەکەو سەرهەڵدانی کێشەی ئایەفی و بڕیاری هەڵوەشاندنەوەی سوپای عیراقی. لەبەرامبەریشدا، ویلایەتە یەکگرتووەکانی ئەمریکا چەند هەنگاوێکی لاوەکی ناوە بۆ دانانی سنورێک بۆ تۆندوتیژی سیاسی کە بەشێوەیەکی جیاواز سەریهەڵدا بەهۆی ئەو دۆخی سیاسی و سەربازی عیراق. گرنگترین ئەو هەنگاوانەش خۆی دەبینیەوە لە پاڵپشتی پرۆسەی سیاسی و کارکردن بۆ چەسپاندنی بنەماکانی دیموکراسیەتی تەوافوقی و پاڵپشتی هێزە سەربازییە خۆجێییەکانی وەک ئەنجومەنی سەحوەکان، ئەمە سەرەڕای لێدانی ئەو میلیشیایانەی کە دژی پرۆسەی سیاسی بوون لەعیراقدا. هەرچەندە ئێستا سوپای ئەمریکا لەعیراق پاشەکشەی کردووە، بەڵام تا ئەم ساتەش ویلایەتە یەکگرتووەکانی ئەمریکا بەرپرسیارێتی بەشێکی بەرچاوی ئەو تۆندوتیژییە سیاسییەی لەئەستۆدایە کە لەعیراقدا بەردەوامە.

Abstract

Violence is considered one of the widespread phenomena in Iraq due to the social, political, ethnic, religious, and sectarian structure of the Iraqi society. After the invasion of Iraq in 2003, United States' policies have played an influential role in the escalation of political violence in Iraq because of several reasons, including the outputs of the invasion operation, the eruption of sectarian problems, and the decision of disbanding the Iraqi Army. On the other hand, the United States of America has taken some secondary steps to corner political violence which has erupted differently due to the political and military conditions in Iraq. The most outstanding steps include supporting the political process and the democratic endeavors based on political consensus, backing the local militias such as (Al-Sahwa), and launching attacks against those militias that opposed to the political process in Iraq. Although the American troops have left Iraq, United States of America is counted responsible for a noticeable rate of the ongoing political violence in Iraq.